

دور المحاسبة القضائية في الحد من الفشل المالي (دراسة ميدانية على ديوان المراجع القومي السوداني)

The Role of Forensic Accounting to Reducing Financial Failure

(A Field Study on the National Audit Bureau)

د. محمد إبراهيم عبدالله العوض: أستاذ مساعد في المحاسبة، كلية السلامة للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان
أ. مزمل الحاج موسى: أستاذ محاضر بكلية السلامة للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان

DR. Mohamed abraham abdalla alawad: assistant professor of accounting, alsalamah college of science and technology, Sudan.

Muzammil alhajj moussa: Lecturer professor of accounting, alsalamah college of science and technology, Sudan.

المستخلص:

يتمثل هدف الدراسة في معرفة إجراءات وأساليب المحاسبة القضائية في الحد من الفشل المالي، توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها، أن استخدام إجراءات وأساليب المحاسبة القضائية ساهم في الحد من الفشل المالي بصورة فاعلة بديوان المراجعة القومي السوداني، أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها ضرورة توفير التأهيل العلمي والمهني والخبرات، حتى يتحكم المحاسب القضائي من أداء واجبه وتقديم معلومات مالية مفيدة لجميع الأطراف، ينبغي وجود جهات أكاديمية أو هيئات أو منظمات تهتم بتدريس مادة المحاسبة القضائية كمادة منفصلة ضمن المقررات الأكاديمية.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة القضائية، إجراءات المحاسبة القضائية، الفشل المالي، الوحدات الحكومية.

Abstract:

The study aimed to know the procedures of forensic accounting in reducing financial failure and to identify the concept, the study reached several results the most important of which is that the use of judicial procedures and methods effectively contributed to reducing the financial failure of the Sudanese national audit bureau, the study recommended several recommendations, the most important of which is the need to provide scientific and professional qualification and expertise so that the space accountant can control the performance of his duty and provide useful financial information to all parties. There should be academic bodies or organization interested in teaching forensic accounting as a separate subject.

Keywords: Forensic accounting methods, financial failure government units

الإطار المنهجي للدراسة:

المقدمة:

أدى التطور الاقتصادي الذي شهده العالم في الآونة الأخيرة وما تبعه من ازدياد عدد شركات الأعمال وضخامة أحجامها وتعدد أنشطتها إلى زيادة حالات الفشل المالي وانتشار ظاهرة الغش والاحتيال المالي التي تنتهجها بعض الإدارات لخدمة مصالحها الخاصة، مما أدى إلى زيادة شكوك المستثمرين والمساهمين والمقرضين حول وجود احتيال وتضليل في القوائم المالية، وارتفاع معدل الدعاوى القضائية والمنازعات ومن ثم حاجة القضاء إلى خبراء أو مستشارين محاسبين ومراجعين مختصين ومؤهلين.

مشكلة الدراسة:

تمثلت مشكلة الدراسة في الحاجة للمحاسبين وذوي الاختصاص بالجوانب المالية لمفهوم المحاسبة القضائية وأهميتها وقدرتها على الحد من أشكال الفشل المالي علىية يمكن صياغة أسئلة مشكلة الدراسة في الآتي:

- هل هناك علاقة بين إجراءات المحاسبة القضائية والحد من الفشل المالي؟
- هل هناك علاقة بين أساليب المحاسبة القضائية والحد من الفشل المالي؟

أهمية الدراسة:

- توضيح تطبيق المحاسبة القضائية في السودان.
- بيان أسباب ومراحل الفشل المالي التي تحدث في منشآت الاعمال

أهداف الدراسة:

يهدف البحث لتحقيق الأهداف الآتي:

- اختبار العلاقة بين الإجراءات والأساليب المحاسبة القضائية والحد من الفشل المالي
- معرفة مفهوم المحاسبة القضائية ومدي تطبيقها بالوحدات الحكومية السودانية

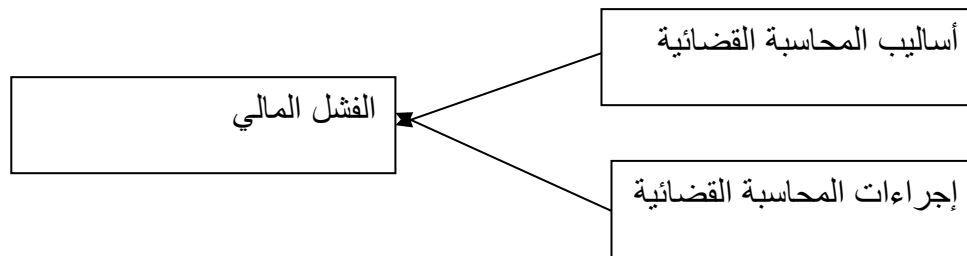
فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة في الآتي:

- الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة بين الإجراءات التي توفرها المحاسبة القضائية والحد من الفشل المالي.
- الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة بين أساليب المحاسبة القضائية والحد من الفشل المالي.

نموذج الدراسة

المتغير المستغل/ المحاسبة القضائية المتغير التابع/ الفشل المالي



ثانياً: الدراسات السابقة:

1- Wadhwa & Pal, (2012):

يتمثل هدف الدراسة في معرفة الاستخدامات المختلفة للمحاسبة القضائية وتقنياتها في كشف عمليات الغش في الهند. توصلت الدراسة إلى أن المحاسبة القضائية ظهرت إلى الأضواء مؤخراً بالهند بسبب إنتشار الاحتيال بالوحدات الحكومية، جرائم غسل الأموال والاعتقاد بعدم امتلاك الجهات القانونية للخبرة والوقت الكافيين واللازمة لكشف عمليات الاحتيال المالي. أوصت الدراسة بضرورة تبني شركات خاصة لأعمال مهنة المحاسبة القضائية بالإضافة إلى توفير التدريب المتخصص من واقع الحياة العملية.

2- نجم الدين، (2004م)

هدفت الدراسة إلى تحليل خصائص العمل المصرفي واختلافه عن المنشآت غير المالية وأثر ذلك على إعداد وتفسير قوائم التدفقات النقدية في المصارف، تحديد طبيعة وأثر مرحلة التعثر المالي للمصارف، وأهمية التنبؤ بها لمنع حدوث الفشل المالي، دراسة وتحليل عملية اتخاذ قرارات التمويل، وبيان أهمية استخدام معلومات قوائم التدفقات النقدية في ترشيدها، أوصت الدراسة إلي إن الاهتمام ببيانات التدفقات النقدية في ترشيد قرارات التمويل والحد من التعثر المصرفي

3- هناء، محمد، (2014م)

تمثلت مشكلة الدراسة في الزيادة المضطردة في إعداد السكان أدى ذلك إلى زيادة كبيرة في الطلب على الموارد الطبيعية المتاحة، ونتيجة إلى ذلك أصبحت شركات الصناعات الإستخراجية والتعدينية تعاني من نقص شديد في الموارد الطبيعية. أوصت الدراسة بضرورة العمل على التأكيد على الإفصاح والشفافية وتوفير البيانات للشركات بجميع أنواعها، العمل على إقامة أنظمة كفوة للمتابعة والمراقبة وإعداد آليات لتقويم الأداء لدعم الشركات وتزويد المستثمرين بمؤشرات عن الشركات من أجل إتخاذ القرار الإستثماري من قبلهم على أسس علمية.

4- Oyedokun, (2015)

هدفت الدراسة إلى بيان النشاط الرئيسي للمحاسبة القضائية والذي يحتوي على أنشطة متعددة في لمعالجة الاحتيال والخارجة عن عمل المحاسب القانوني، والذي يهتم بالمسائل الناتج عن الخطأ غالباً. توصلت الدراسة إلى ان المحاسبة القضائية تعتبر مهنة وقائية وتقدم نسبة ثقة عالية ف الخدمات المتنوعة التي تقدمها للمستفيد، إضافة إلى أهمية التقنيات المستخدمة في المهنة في الوقاية والكشف والردع في مجال الاحتيال المالية بكافة أشكاله. أوصت الدراسة بضرورة استخدام المحاسبة القضائية لتقنياته المختلفة بمهارة وكفاءة عالية للحصول على الأدلة المقبولة والمناسبة لأغراض التقاضي.

5- ملكية، (2015م)

تمثلت أهمية الدراسة في التعرف على النموذج الأكثر فاعلية في التنبؤ بفشل مؤسسات قطاع البناء الأشغال العمومية. ولتحقيق أهداف الدراسة، تمت مقارنة النموذجان على عينة من مؤسسات قطاع البناء والأشغال العمومية بالاعتماد على القوائم المالية لواقعة الإفلاس. وقد توصلت الدراسة على أن نموذج التمان هو الأفضل. كما توصلت الدراسة قدرة نموذج التمان على التنبؤ بفشل المؤسسة بنسبة مرتفعة للسنوات السابقة للإفلاس وهي تتفق مع العديد من الدراسات العربية والغربية

6- علاء، خلدون، (2015م)

تمثلت مشكلة الدراسة في أنه تقع على عاتق مراقبي الحسابات مسؤولية تقدير تقييمات إدارة الوحدة الاقتصادية لبيان مدى قدرة الوحدة على الإستمرار والتنبؤ بإحتمالات الفشل المالي للوحدة، والإبلاغ عن الشكوك التي تلقي بتكهات سلبية حول الوحدات تحت التدقيق على الإستمرار في نشاطها أوصت الدراسة بضرورة التزام مراقبي الحسابات بأم يكونوا على حسن ظن المستفيدين الذين يأملون منهم أن يعملوا كجهاز للإنذار المبكر لإبلاغهم مبكراً عن مخاطر الفشل ولهذا فعلى

مراقب الحسابات تصميم برامج تدقيقية تهدف للكشف عن احتمالات الفشل من خلال تقدير تقييمات الإدارة وجمع الأدلة والقرائن لإبداء الرأي الفني المحايد.

7- عثمان، (2018م)

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير أساليب وإجراءات وآليات المحاسبة القضائية على مصداقية التقارير المالية. توصلت الدراسة إلى أن المحاسبة القضائية تساعد في سرعة الفرض في المنازعات، وأنها تساعد في رفع كفاءة الهيئات الرقابية والإشرافية أوصت الدراسة بضرورة قيام المحاسبة القضائية على مراقبة أنشطة المنشآت كرقابة استثنائية وتكوين إدارة متخصصة في جميع المجالات.

الإطار النظري للدراسة:

أولاً: مفهوم المحاسبة القضائية:

عرفت بأنها هي تطبيق لمبادئ المحاسبة، والنظريات والضوابط والحقائق والفرضيات المحاسبية في نزاع قانوني وتشمل جميع فروع المعرفة المحاسبية (الجيلي، 2012: 12)

كما عرفت بأنها تطبيق للمهام المحاسبية من أجل تحقيق الأغراض التوثيقية أو تطبيق الأنشطة المحاسبية اللازمة لتسوية النزاعات القانونية الحالية أو المتوقعة، أو استخدام البيانات المالية السابقة في التوقع بالبيانات المستقبلية بهدف تسوية النزاعات القانونية.

ثانياً: أساليب وإجراءات المحاسبة القضائية

ينبغي على المحاسب القضائي وفريقه استخدام تقنيات وأساليب محاسبية وتدقيقية تتمثل في الآتي: (عيدان، 2016م)، ص5

1. الحصول على دليل الإثبات واختبار التوقيت المناسب للقيام بذلك.
2. المراقبة المستمرة لنشاط الشركة بهدف إيجاد دليل الجريمة أو الخطأ.
3. تكوين قاعدة بيانات للاسترشاد بها وفقاً لمخطط زمني ملائم.
4. خريطة التعقب لإظهار تدفق الأموال أو الكشوفات في تعقب حركة الأموال من مصدرها إلى مكان استلامها أو توظيفها بالتعاون مع الأطراف ذات العلاقة.
5. تعقب الصفقات والذي يسمى أيضاً بشريط مشهد الجريمة.
6. تتمثل أهم إجراءات المحاسبة القضائية في الآتي: (لطي، 2015م) ص762.

7. المراجعة اللاحقة: وتشمل إجراءات التحريات عن الأشخاص والعمليات المشكوك في عدم قانونيتها للحصول على الأدلة اللازمة للفصل في الجرائم الاقتصادية.

8. المراجعة السابقة: وتشمل:

أ. تقييم مدى الالتزام بنظم الرقابة الداخلية والسياسات والقوانين ذات الصلة بنشاط الشركة.

ب. إجراءات التحريات اللازمة في الشكاوى المقدمة إلى الجهات الرقابية والدعاوى المنظورة أمام القضاء.

ثالثاً: مفهوم الفشل المالي:

يعتبر الفشل المالي مرحلة زمنية طويلة تمتد لعدة سنوات تمر فيها الشركات تعقدات وصعوبات لا تستطيع تجنبها إلى أن تصل في النهاية إلى حالة العجز في سداد الالتزامات (جبل، 2006م)، ص306.

يعرف الفشل المالي التوقف على كلية عن سداد الالتزامات أو الإفلاس وتوقف النشاط أو الأثنين معاً، وعلى هذا يمكن القول بأن التعثر المالي سبق الفشل المالي، ولكن قد لا يؤدي إليه بالضرورة (علي، 2013م)، ص6.

وكما عرف بانه عدم قدر المشروع علي الإستمرارية نسبياً لعدم الوفاء بالالتزامات، 2011

p2016 Martin

وعرف الفشل المالي بأنه مرحلة زمنية طويلة تمتد لعدة سنوات تمر فيها الشركة بعثرات وصعوبات لا تستطيع تجنبها إلى أن تصل في النهاية إلى حالة العجز عن سداد الالتزامات (العسر المالي)(نوري، جبل، 2009م)، ص306.

رابعاً: أسباب الفشل المالي:

إن أسباب الفشل المالي متعددة ويتمثل أهمها في سوء الإدارة وعدم كفاية السياسات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية المتبعة وعدم استقلال الطاقة الإنتاجية المتاحة بالكامل وضعف إنتاجية العمل بالساحة الإنتاجية الأصول بالساعة ومعدلات مرتفعة لدورات العمل مع نسبة عالية لهدر الوقت، وعدم العمل بنظام الجودة الشاملة، وهذا يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وانخفاض الأرباح وضعف القدرة على المنافسة والاستمرار في السوق (آل شيب، 2009م)، ص245.

يمكن تصنيف أسباب الفشل المالي إلى نوعين تتمثل في (الحمداني، ياسين، 2013م)، ص460.

- الأسباب الداخلية:

1. زيادة المطلوبات المتداولة على الموجودات المتداولة.
2. فقدان إداريين قياديين بدون أستبدالهم.
3. فقدان سوق رئيسي أو حق امتياز أو ترخيص أو مورد رئيسي.

- الأسباب الخارجية:

1. اقتصادية.
2. السياسية والحكومية.
3. التكنولوجية.
4. الاجتماعية.
5. تدني الربحية وتدهورها لفترات متتالية (أحمد، 2016م)، ص120.
6. الاختلال في الهيكل المالي.
7. عدم القدرة على المنافسة.

خامساً: العلاقة بين المحاسبة القضائية والفشل المالي:

علاوة على ذلك تشعب الأحداث المالية في الوحدات الحكومية وتطور الاقتصادي المتسارع وظهور حالات الفساد المالي والحاجة إلى دعم مستويات الأداء لدى الأفراد العاملين كل ذلك ساهم بتزايد الطلب على المحاسبة القضائية

ينبع اهتمام مراجعوا الحسابات للتعنب بالتعثر المالي من مسؤوليتهم الكبيرة في مراجعة القوائم المالية لدى المؤسسات المالية، العاملون بالمنشأة من أجل اشعارهم بالأمن والرضاء الوظيفي وتقييم نظام التقاعد ومنافع مابعد الخدمة التي يمكن للمنشأة ان تقدمها لهم

لابد من توفر المحاسبين ذوي الاختصاصات بالشأن المالي والمحاسبي وأهميتها وقدرتها على الحد من ممارسة الإدارة لكل أشكال الفشل المالي في منشآت الأعمال. كما تكمن أهمية الدراسة في بيان مفاهيم المحاسبة والمراجعة القضائية لبعض التوجيهات الحديثة في المهنة، وبيان كيفية ممارسة المحاسبة والمراجعة القضائية فيما يتعلق بالمنازعات ذات طبع مالي في السودان.

الدراسة الميدانية

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون من العاملين بديوان المراجع القومي والذين لهم علاقة بموضوع الدراسة، أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من المجتمع، حيث قام الباحثان بتوزيع عدد (70) استمارة إستبانه على المبحوثين، واستجاب (70) فرداً أي ما نسبته (100%).

أداة الدراسة الميدانية

اعتمد الباحثان على استمارة الاستبانه كأداة رئيسية لجمع البيانات الميدانية من أفراد العينة، وإحتوت استمارة الاستبانه على قسمين رئيسيين هما: القسم الأول عبر عن البيانات الشخصية لأفراد عينة، وتضمن بيانات عن، التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة؛ والقسم الثاني إشتمل على محورين رئيسيين هما: المحور الأول المحاسبة القضائية (إجراءات المحاسبة القضائية، أساليب المحاسبة القضائية)، والمحور الثاني الفشل المالي، طلب من أفراد العينة أن يحددوا استجاباتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة).

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

التحليل الوصفي لإجراءات المحاسبة القضائية

الجدول (1): يوضح الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الاول

ت	العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	التفسير
1	تعمل على إجراء التحريات عن الأشخاص والعمليات المشكوك في عدم قانونيتها	4.16	4	أوافق
2	تقوم بالحصول على الادلة اللازمة للفصل في الجرائم الاقتصادية	4.27	5	أوافق بشدة
3	لدى المحاسبين القدرة على تقويم مدى كفاية اجراءات الرقابة الداخلية لحماية الاصول	4.27	5	أوافق بشدة
4	تعمل على التأكد من صحة المعاملات المالية التي تقوم بها	4.24	5	أوافق بشدة

5	تقويم مدى الالتزام بنظم الرقابة الداخلية والسياسات والقوانين ذات الصلة	4.21	5	وافق بشدة
6	تعمل على جمع الأدلة وتقييمها للتأكد من صحة المعلومات للاحاطة بالقضية محل التحكم قبل الإدلاء بالرأي	4.17	4	وافق
7	يقوم المحاسبون بإجراء التحريات اللازمة في الشكاوي المقدمة الى الجهات الرقابية والدعوي المنظومة أمام المحاكم	4.00	5	وافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2022م

من خلال الجدول (1) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الأول التي تنص على (إجراءات المحاسبة القضائية) فإن الأوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (4.00-4.27) والمنوال يقع في المدى ما بين (4-5) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فإن إجابات المبحوثين هي الموافقة والموافقة بشدة.

الجدول (2): يوضح اختبار مربع كاي لعبارات المحور الأول

م	العبرة	مربع كاي	درجة الحرية	الدالة الإحصائية
1	تعمل على إجراء التحريات عن الأشخاص والعمليات المشكوك في عدم قانونيتها	228.580	1	.000
2	تقوم بالحصول على الأدلة اللازمة للفصل في الجرائم الاقتصادية	242.772	2	.000
3	لدى المحاسبين القدرة على تقويم مدى كفاية إجراءات الرقابة الداخلية لحماية الأصول	251.126	3	.000
4	تعمل على التأكد من صحة المعاملات المالية التي تقوم بها	236.218	1	.000
5	تقويم مدى الالتزام بنظم الرقابة الداخلية والسياسات والقوانين ذات الصلة	253.711	4	.000

6	تعمل على جمع الأدلة وتقييمها للتأكد من صحة المعلومات للاحاطة بالقضية محل التحكم قبل الادلاء بالرأي	271.157	3	.000
7	يقوم المحاسبون بإجراء التحريات اللازمة في الشكاوى المقدمة الى الجهات الرقابية والدعاوي المنظومة أمام المحاكم	214.694	2	.000

المصدر: إعداد الباحثان، من الدراسة الميدانية، 2022م

لاختبار صحة المحور الذي ينص على: "إجراءات المحاسبة القضائية" تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات المحور وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالآتي (228.580 - 242.772 - 251.126 - 236.218 - 253.711 - 271.157 - 214.694) وبدرجات حرية (1-2-3-4) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (0.00) وعند مقارنة مستوى الدلالة sig بمستوى المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات المحور.

المحور الثاني: "أساليب المحاسبة القضائية"

الجدول رقم (3): يوضح الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الثاني

ت	العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	التفسير
1	تعمل باستخدام اساليب تفاعلية للتحري عن الاساليب غير القانونية والمشكلات فيها	4.09	5	اوافق بشدة
2	تقوم بالتأكد من وجود أو عدم وجود غش في المعاملات المالية	4.21	5	اوافق بشدة
3	تقوم بمراجعة تشريعية لتقويم نظام الرقابة الداخلية	4.14	4	اوافق
4	تسعى على حماية أصول وموارد المصرف	4.30	5	اوافق بشدة
5	تعمل على الحد من سوء استغلال للموارد من خلال غش وفساد الموظفين والمديرين	4.24	5	اوافق بشدة

6	تقوم باستخدام السياسات والطرق المتعارف عليها للكشف عن مصداقية القوائم المالية	4.24	5	اوافق بشدة
7	تعمل بالمراقبة المستمرة للأنشطة بهدف إيجاد دليل الجريمة المالية	4.26	5	اوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2022م

من خلال الجدول (3) يلاحظ الباحثان أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الثاني التي ينص على "أساليب المحاسبة القضائية" فإن الأوساط الحسابي له تقع في المدى ما بين (4.09-4.30) والمئوال (4-5) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فإن إجابات المبحوثين هي الموافقة والموافقة بشدة.

الجدول (4): يوضح اختبار مربع كاي لعبارات المحور الثاني

م	العبرة	مربع كاي	درجة الحرية	الدالة الإحصائية
1	تعمل باستخدام أساليب تفاعلية للتحري عن الأساليب غير القانونية والمشكلات فيها	201.359	1	.000
2	تقوم بالتأكد من وجود أو عدم وجود غش في المعاملات المالية	207.576	2	.000
3	تقوم بمراجعة تشريعية لتقويم نظام الرقابة الداخلية	243.155	2	.000
4	تسعى على حماية أصول وموارد المصرف	260.915	1	.000
5	تعمل على الحد من سوء استغلال للموارد من خلال غش وفساد الموظفين والمديرين	246.146	2	.000
6	تقوم باستخدام السياسات والطرق المتعارف عليها للكشف عن مصداقية القوائم المالية	220.628	2	.000
7	تعمل بالمراقبة المستمرة للأنشطة بهدف إيجاد دليل الجريمة المالية	204.449	1	.000

المصدر: إعداد الباحثان، من الدراسة الميدانية، 2022م

لاختبار صحة المحور الذي ينص على: "أساليب المحاسبة القضائية " تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات المحور وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالتالي (201.359 – 207.576 – 243.155 – 243.155 – 260.915 – 246.146 – 220.628 – 204.449) وبدرجات حرية (1 – 2) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (0.000). وعند مقارنة مستوى الدلالة sig بمستوى المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات.

المحور الثالث: " الفشل المالي "

الجدول (5): يوضح الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثالث

ت	العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	التفسير
1	تعمل على عدم التوازن المالي للمصارف	4.17	4	وافق
2	يؤدي الى عدم قدرة المصارف على الوفاء بالتزامات	4.20	5	وافق بشدة
3	عدم كفاية السياسات المالية والإدارية المتبعة تؤدي الى الفشل المالي	4.27	5	وافق بشدة
4	يظهر الفاقد في اعداد الحسابات التامية وتقويمها للبنوك المقرضة	4.17	5	وافق بشدة
5	التوسع في منح الائتمان للعملاء مع عدم القدرة على التحصيل يؤدي إلى الفشل المالي	4.30	5	وافق بشدة
6	عدم توافق قرارات الاستثمار مع قرارات التمويل يؤدي إلى فجوة الإيرادات ونفقات التمويل بالشكل الذي يزيد من احتمالات الفشل المالي	4.26	5	وافق بشدة
7	يظهر الفاقد في الدفع للموردين	4.18	5	وافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2022م

من الجدول رقم (5) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الثالث التي تنص على (الفشل المالي) فإن الاوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (4.17-4.30) والمئوال (4-5) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فإن إجابات المبحوثين هي وافق ووافق بشدة.

الجدول (6): يوضح اختبار مربع كاي لعبارات المحور الثالث

م	العبرة	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
1	تعمل على عدم التوازن المالي للمصارف	199.263	2	.000
2	يؤدي الى عدم قدرة المصارف على الوفاء بالالتزامات	205.386	1	.000
3	عدم كفاية السياسات المالية والادارية المتبعة تؤدي الى الفشل المالي	223.223	2	.000
4	يظهر الفاقد في اعداد الحسابات التامية وتقويمها للبنوك المقرضة	233.108	2	.000
5	التوسع في منح الائتمان للعملاء مع عدم القدرة على التحصيل يؤدي إلى الفشل المالي	221.621	1	.000
6	عدم توافق قرارات الاستثمار مع قرارات التمويل يؤدي إلى فجوة الإيرادات ونفقات التمويل بالشكل الذي يزيد من احتمالات الفشل المالي	210.268	1	.000
7	يظهر الفاقد في الدفع للموردين	209.120	2	.000

المصدر: إعداد الباحثان، من الدراسة الميدانية، 2022م

لاختبار صحة المحور القائل " **الفشل المالي** " تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالآتي (119.263 – 205.386 – 223.223 – 233.108 – 221.621 – 210.268 – 209.120) وبدرجات حرية (1-2) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (0.00) وعند مقارنة مستوى الدلالة المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات المحور.

إختبار الفرضيات:

سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد واختبار (t) لإختبار الفرضيات لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة علي عبارات كل فرضية.

إختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي: "توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين اجراءات المحاسبة القضائية وقياس الفشل المالي".

تهدف هذه الفرضية إلى بيان اثر اجراءات المحاسبة القضائية و الفشل المالي، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث تم تحديد اجراءات المحاسبة القضائية كمتغير مستقل ممثل بـ (x1) و الفشل المالي كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول (7): يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الاولى

معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.349	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.924	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.91		
معامل التحديد (R^2)	0.83		
أختبار (F)	344.947		النموذج معنوي
$Y = 1.349 + 0.924 x$			

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح للباحث من الجدول (7) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط قوي بين اجراءات المحاسبة القضائية كمتغير مستقل و الفشل المالي كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.91)، و بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.83)، هذه القيمة تدل على ان اجراءات المحاسبة

القضائية كمتغير مستقل تؤثر بـ (83%) على الفشل المالي (المتغير التابع)، و نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (344.947) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، و 1.639، ومتوسط أثر إجراءات المحاسبة القضائية على الفشل المالي يساوي (6) مرات، و 2.573: وتعني أن الخدمات إجراءات المحاسبة القضائية تؤثر على الفشل المالي بـ 83%.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين إجراءات المحاسبة القضائية والفشل المالي" قد تحققت.

1. اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي: " توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين اساليب المحاسبة القضائية والفشل المالي ".
تهدف هذه الفرضية إلى بيان اثر اساليب المحاسبة القضائية على الفشل المالي، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن اساليب المحاسبة القضائية كمتغير مستقل ممثل بـ (x2) و الفشل المالي كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول (8): يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الثانية

معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.210	1.213	معنوية
$\hat{B}_1$	0.953	2.648	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.94		
معامل التحديد (R^2)	0.89		
اختيار (F)	559.230		النموذج معنوي
$Y = 1.210 + 0.953x$			

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح للباحث من الجدول (8) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين اساليب المحاسبة القضائية كمتغير مستقل و الفشل المالي كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.94)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.89)، هذه القيمة تدل على ان اساليب المحاسبة القضائية كمتغير مستقل تؤثر بـ (89%) على الفشل المالي (المتغير التابع)، ونموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (559.230) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، و1.213، متوسط أثر اساليب المحاسبة القضائية على الفشل المالي يساوي (6) مره، و2.648، وتعني اساليب المحاسبة القضائية تؤثر على الفشل المالي 89%.

مما تقدم يستنتج الباحثان أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين اساليب المحاسبة القضائية و الفشل المالي " قد تحققت.

النتائج:

بناءً على ما ورد في الإطار النظري للدراسة الجانب التطبيقي توصل الباحثان الي النتائج الآتية:

- إن استخدام أساليب وإجراءات المحاسبة القضائية ساهم في الحد من الفشل المالي بديوان المراجع القومي السوداني
- ساعدت علي التحريات عن الاشخاص والعمليات المشكوك فيها والحد من الفشل المالي.
- وجود محاسبي قضائي يكون له القدرة علي التأكد من كفاية انظمة الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية السودانية
- ساعدت علي التأكد من صحة المعاملات المالية والحد من الفشل المالي.
- قامت علي استخدام اساليب تفاعلية للتحري عن المعاملات غير القانونية.

التوصيات:

وفقاً لنتائج الدراسة يقدم الباحثان التوصيات الآتية:

- ضرورة توفير التأهيل العلمي والمهني والخبرة في المحاسب القضائي حتي يتثنى له من أداء مهامه.

- ان تقوم علي التأكد من صحة المعاملات المالية
- الحاجة إلى المراجعة القضائية كمجال محاسبي جديد.
- ضرورة تحقيق العدالة في المنازعات المالية والمحافظة على حقوق الغير من خلال إكتشاف حالات الغش والتزوير.

قائمة المصادر والمراجع:

- رافعة إبراهيم الحمداني، م. م. ياسين طه ياسين القطان، استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي – دراسة تطبيقية في الشركات العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبيعية في نينوي، (الموصل: جامعة الموصل، مجلة جامعة الأنبار الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 5، العدد 10، 2013م)، ص 460.
- نجم الدين إبراهيم حسن، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ومعلومات قائمة التدفقات النقدية وأثرها في الحد من التعثر المصرفي، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، 2004م).
- هناء محمد هلال الحنيطي، محمد سامي محمد علي، التنبؤ بالفشل المالي لشركات قطاع الصناعة الإستخراجية والتعدينية الأردنية باستخدام نموذجي آلتان وكيداء، (الإسماعيلية: جامعة قناة السويس، كلية التجارة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 2011م)، ص ص 60 – 90.
- ملكية زغيب، مدى فاعلية نموذج التمان ونموذج هولدر في التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسات البناء والأشغال العمومية - دراسة ميدانية، (ملفات الابحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد 4، الجزء 2، 2015م)، ص ص 125-150.
- علاء جاسم سلمان، خلدون إبراهيم محمد حسين، دور المدقق في التنبؤ باحتمالات الفشل المالي في الوحدات الاقتصادية- دراسة ميدانية على الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات، (العراق: نقابة المحاسبين والمدققين، المركز العام، بحث مقدم إلى المؤتمر المحاسبي العربي السنوي الثاني للفترة من 154 – 16 نيسان 2015م)، ص ص 169 – 198.
- عثمان بلل أحمد ادم، المحاسبة القضائية وأثرها على مصداقية التقارير المالية، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2018م).

- مقداد أحمد الجيلي، المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق، (بغداد: جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 34، العدد 107، 2012م)، ص 12.
- عبد الستار عبد الجبار عيدان الكبيسي، دراسة استقصائية ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائية في الأردن، (الأردن: المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 12، العدد 1، 2016م)، ص 5.
- سامح محمد لطفي سعودي، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارست غسل الأموال – دراسة اختبارية، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثالث، أكتوبر 2005م)، ص 763
- علاء الدين جبل وآخرون، دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي، (الموصل: جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، تنمية الوافدين، المجلد 31، العدد 95، 2009م)، ص 306
- محمد محمد علي، د. مديحة محمد متولي، نموذج مقترح للتغشّر المالي، (حلوآن: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 27، العدد 4، الجزء 1، 2013م)، ص 11.
- علاء الدين جبل، خالد قطيني، كندة محمد نوري خياطة، دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي لشركات دراسة تطبيقية على شركات الغزل والنسيج التابعة للقطاع العام في سوريا، (الموصل: جامعة الموصل، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 31، العدد 95، 2009م)، ص 306.
- دريد كامل آل شبيب، إدارة مالية الشركات المتقدمة، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009م).
- ماجدة عبد المجيد أحمد، هلال يوسف صالح، استخدام النماذج الكمية ومؤشرات التدفقات النقدية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي – دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية السودانية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 17، 2016م).

مراجع باللغة الإنجليزية

- Wadha, Lalit & Pal, Virender, **Forensic Accounting and Fraud Exination In India**, International Journal of Applied Engineerin, Reserch, V. 7, No, 11, 2012.
- Oyedokun, Godwin, **Forensic investigation and Forensic Audit Methodology in acomputerized work Environment**, the chhatered institute of taxation of Nigeria, 2015.
- Martin A., et al., **A Business Intelligence Model Predict Bankruptcy** Using financial Domain Ontology With Association Rule Mining Algorithm, (International of Journal of Computer Science, VoL.8, Issue 3, No.2, 2011), P216